جامعةالإخوة منتوري قسنطينة1

كليةالحقوق

قسم القانون الخاص

دروس عبر الخط في مقياس :

الإحصاء في العلوم الجنائية

مقدمة لطلبة السنةالأولى ماستر

السداسي الثاني

تخصص : قانون العقوبات و العلوم الجنائية

https://telum.umc.edu.dz/course/view.php?id=5493

من إعدادالأستاذة : بن تركي ليلى

السنةالجامعية :2023– 2024

المكتسبات القبلية :

يجب على الطالب أن يكون ملم بمايلي :

- القانون الجنائي العام .
- القانون الجنائي الخاص .
- قانون الإجراءات الجزائية
- علم الإجرام .
- علم العقاب

الأهداف العامة :

يهدف هذا المقياس إلى:

- تمكين الطلبة من التعرف على علم الإحصاء .
- دور الإحصاء في ضبط والتحكم في محاربة الجريمة
- معرفة السياسة الجنائية الناجعة لمكافحة الجرائم
- معرفة الصياغة السياسية الجنائية المعتمدة على أسس علمية .

مقدمة :

لقد اكتسب الإحصاء أهمية متزايدة في العلوم الإنسانية والاجتماعية ولاسيما علم الإجرام ،ولم يعد قاصرا على ميادين علمية صرفة أو علوم تتعامل بالأرقام كما وكيفا كعلم الاقتصاد أو التجارة وغيرها من العلوم.بل أصبحت للإحصاء الجنائي مكانة متميزة بين سائر ميادين الإحصاء الأخرى، وقد تطورت هذه الإحصاءات على اختلاف أنواعها خلال العقود الثلاثة الماضية بتواتر أعلى من تلك التي تحققت في ميادين الإحصاءات الأخرى، حيث تؤكد الإحصاءات الجنائية في كثير من دول العالم اتساع نطاق الإجرام وتعدد صوره وألوانه، مما يضع المجتمعات أمام مشكلة كبيرة لابد من التصدي لها ومواجهتها بمختلف الوسائل والسبل.

وللإحصاء الجنائي دور كبير في مواجهة هذه المشكلة من خلال تسليط الأضواء على الظاهرة الإجرامية وما تتصف به ، والوصول إلى حجم هذه الظاهرة وأبعادها ،والعوامل المؤثرة بها ،وتحديد العلاقة بين الجرائم والمجرمين ، وعلاقة ذلك بالزمان والمكان ، وبالظروف الاجتماعية والتربوية والنفسية والاقتصادية ، وبالتغيرات التي تطرأ على هذه الظروف ، ومدى تأثيرها على ظاهرة الإجرام ، وقدرتها على الحد من إجرام المجرمين من جهة ، أو دفعهم إلى ذلك من جهة أخرى .ولا شك أن ذلك سيمهد السبل أمام إعطاء الحلول المناسبة للحد من الظاهرة الإجرامية.

مشكلة البحث:

بالرغم من كل تلك الجهود التي تبذل في ميدان الإحصاء الجنائي فما زال المتحقق دون مستوى الطموح والسبب يعود إلى تفاوت الاهتمام بالإحصاء الجنائي بين مختلف الدول ، وتعدد الجهات المعنية بالبيانات الإحصائية الجنائية في الدولة الواحدة، وتفاوت التكييف القانوني الجنائي للجرائم والنظرة القاصرة إلى مسألة دقة البيانات الإحصائية الجنائية، ولا شك أن هذه الأمور وغيرها تسهم في إضعاف مصداقية بيانات وأرقام الجريمة في المجتمع. ولابد لجهات القرار أن تعيد النظر في موقفها من الإحصاءات الجنائية، وتوفر القاعدة العلمية لها، وتهتم بتنمية الكوادر والملاكات المتخصصة، وتطور كفاءة الملاكات الإحصائية الوطنية، وتوفر البيانات الدقيقة عن الجريمة في مجتمعنا لكي تتمكن مراكز البحوث والدراسات والجامعات من أن تسهم في تحليل اتجاهات الجريمة وتعين المخطط الأمني في وضع البرامج الوقائية اللازمة للحد من معدلات الجريمة.

و عليه تثار الإشكالية التالية : **ماهو الإحصاء الجنائي ، وماهو دوره في الدراسات الجنائية خصوصا و الدراسات القانونية عموما ؟**

المحاور الكبرى للاحصاء الجنائي

يهدف هذا البحث إلى مناقشة مجموعة من المحاور يمكن استعراضها على النحو الآتي:

1-المقصود بالإحصاء الجنائي

2-التعرف على أهمية الإحصاء الجنائي وفوائده.

3-التعرف على مصادر الإحصاء الجنائي، وأي مصدر من هذه المصادر يمكن أن يعكس الحقيقة عن حجم الجريمة في مجتمع ما.

4-معوقات العمل الإحصائي بوجه عام.

5-كيف يمكن أن نضع أسس مشروع تطوير الإحصاء الجنائي

المحور الأول:مفهوم الإحصاء الجنائي

1:تعريف الإحصاء الجنائي وتطوره

2:أغراض الإحصاء الجنائي

3: مصادر الإحصاء الجنائي

المحور الثاني:واقع الإحصاء الجنائي وتطويره

1: واقع الإحصاء الجنائي الرسمي

2: عيوب الإحصاء الجنائي

3: أسس تطوير الإحصاء الجنائي

أهمية البحث:

اكتسب الإحصاء الجنائي أهمية كبيرة في الآونة الأخيرة نتيجة للتطور الكبير في وسائل وأدوات التحليل الإحصائي،حيث مكنت أجهزة العدالة الجنائية من التعامل مع الكم الهائل من المعلومات المتفرقة وتحليلها واستخراج المؤشرات الإحصائية ذات الدلالة العلمية والعملية في قياس حجم الجريمة، والكشف عن طبيعتها وأسبابها ودوافعها،

وتحديد اتجاهات تغيرها، وتوضيح آثارها وانعكاساتها على الفرد والأسرة والمجتمع ، وذلك تمهيدا لاقتراح أنجع السبل وانسب الإجراءات لمواجهتها ومعالجتها والوقاية منها.

المحاضرة الأولى : ماهية الإحصاء الجنائي :

أولا– مفهوم الإحصاء الجنائي:

الإحصاء الجنائي هو عملية جمع البيانات عن الجريمة وتحويلها إلى أرقام من أجل تحديد حجم الجريمة وتصنيفها حسب أنواعها ومكانها ونمطها وأسلوبها ودوافعها ومن ثم معرفة العلاقة بينها وبين مختلف المتغيرات من إجتماعية وثقافية واقتصادية وبيئية.

أساليب البحث الجنائي الإحصائي

*الأول : هو الأسلوب الثابت Statique المتمثل بإحصاء الجرائم التي يرتكبها نمط محدد من المجرمين مثلاً (المدمنين على المخدرات) وقد يكون التحديد بالمكان حين تدرس الجرائم لمنطقة معينة

*والأسلوب الآخر: هو الأسلوب المتحرك Dinemique ويتمثل في إحصاء موضوع متحرك مثاله (إحصاء حجم الجريمة ومناسيبها خلال فترة أو فترات زمنية معينة) وغالباً ما يقترن الإحصاء المتحرك بحركة ظاهرة اجتماعية معينة ، كأن يكون مكرساً لملاحقة اتجاهات الجريمة خلال فترة الحرب أو غيرها من الظروف الطارئة أو الطبيعية .

ثانيا– أهمية وفوائد الإحصاء الجنائي:

*السبيل الوحيد لإظهار وعرض سير الإجرام وأوضاعه في منطقة ما ولفترة زمنية محددة .

*يفيد المخطط الأمني في وضع خطط المنع والمكافحة.

*في مقدمة الوسائل العلمية لطرق البحث العلمي في جوانب الجريمة وكشف عوامل ارتباطها

*مرشد للسلطة التشريعية في تتبع سير الجريمة ومراقبة أثر التشريع ومدى نجاحه في تحجيم أو الحد من الجريمة (إختبار للسياسة الجنائية) .

*يعطي الجمهور والرأي العام والسلطات المختصة صورة عن أوضاع الإجرام في المجتمع وحصيلة جهود أجهزة مكافحة الجريمة .

*يعد وسيلة لتقويم مستوى كفاءة أداء مؤسسات ال عدالة الجنائية.

*يوفر معلومات تمكن من الوقوف على الظواهر الإجرامية المستحدثة وقراءة إتجاهات الجريمة مستقبلا .

*يزود أجهزة الشرطة والأمن معياراً لتوزيع قواتها وإمكاناتها وتعديل خططها وتوجيه نشاطها على نحو يحقق المزيد من الفعالية في منع الجريمة .

إن الدولة التي تسعى الى حفظ الأمن و اجتثاث الجريمة لابد أن تهتم بالإحصاء الجنائي وأعداد كوادره

*يزود أجهزة الشرطة والأمن معياراً لتوزيع قواتها وإمكاناتها وتعديل خططها وتوجيه نشاطها على نحو يحقق المزيد من الفعالية في منع الجريمة .

إن الدولة التي تسعى الى حفظ الأمن و اجتثاث الجريمة لابد أن تهتم بالإحصاء الجنائي وأعداد كوادره.

المحاضرة الثانية : مصادر الإحصاء الجنائي:

هناك ثلاثة مصادر رئيسية لإحصاءات الجريمة، ولكل منها مزاياه وعيوبه :

- إحصاءات السجون.
- إحصاءات القضاء.
- إحصاءات الشرطة.

1- إحصاءات السجون :

إحصاءات خاصة بالمؤسسات العقابية والإصلاحية تتضمن عدد المحكوم عليهم بعقوبات أو تدابير سالبة للحرية ومدد هذه العقوبات وأنواع جرائمها، وحركة النزلاء الداخلين والخارجين. وهذه الإحصائيات تقتصر فقط على الذين تصدر عليهم المحاكم أحكاماً بعقوبات سالبة للحرية (الحبس) ومن ثم يتم إرسالهم إلى تلك المؤسسات لتنفيذ العقوبة .

– نقد إحصاءات السجون:

من هنا نشأت الانتقادات التي توجه لهذا النوع من الإحصاءات الجنائية، ف عمليا ليس كل من يصدر عليه حكم جنائي من محكمة ما، يرسل إلى المؤسسة العقابية . لكن عموماً السجون توفر مكانا جيدا للباحثين عن طريق الاستبيان أو المقابلة الشخصية أو دراسة ملفات النزلاء كبحث ميداني يتعلق بالجريمة.

2– إحصاءات القضاء :

الاعتماد على حساب عدد الادانات التي تصدرها المحاكم الجنائية وتعد (سجلات المحاكم) المصدر الأقدم للمعلومات بصدد حجم الجريمة ، وما إذا كانت الجرائم في ازدياد أم في نقصان .

*بدئ في استخدام إحصاءات الإدانة في بريطانيا في القرن الرابع عشر الميلادي

أ–حجج أنصار إحصاءات القضاء:

*يدافع مؤيدو الاستعانة بإحصاءات المحاكم , بأنها أكثر دقة من إحصاءات الشرطة, لأنه في هذه المرحلة (مرحلة القضاء) يثبت قضائياً ارتكاب المتهم للجريمة, في حين كان من قبل مجرد (متهم) قد يدان وقد يبرأ .

ب– الانتقادات التي توجه إلى إحصاءات القضاء:

*لا تعكس الحجم الحقيقي للجرائم الواقعة فعلاً حيث هناك عدد كبير من الجرائم تعجز الأجهزة المختصة عن القبض على مرتكبيها فتبقى مقيدة (ضد مجهول) أو (لا تصل إلى مرحلة الحكم القضائي) .

*وثمة رأي آخر يرى أن هذه الإحصاءات تتسم بالنقص وعدم الانتظام إما من جراء عدم اهتمام القضا ة بالإحصاءات، أو لأن الرقابة القضائية لا تأخذها بالحسبان .

3–إحصاءات الشرطة :

مراكز الشرطة هي أول من يتلقى البلاغ عن الجريمة ، لذلك يتم الاعتماد على محاضر الشرطة وملفاتها في تحديد أعداد الجرائم المبلغ عنها، أي الجرائم التي وصلت إلى علم السلطات الرسمية .

*وعلى الرغم من الانتقادات التي توجه إلى إحصاءات الشرطة ، فإنها كانت وما زالت هي المعول عليها والأصلح نظراً لشموليتها وكونها الأكثر تعبيراً عن الواقع الجنائي من غيرها.

*ولأنها تعكس على الأقل نسبة الجريمة التي وصلت إلى علم السلطات الأمنية .

إشكالية الأرقام المظلمة Dark figures أو الجرائم غير المنظورة

*الإحصاءات الجنائية تشير إلى ما تم الإبلاغ عنه رسمياً إلى السلطات أو تم اكتشافه من قبلها، و حيث أن هناك نسبة لا يستهان بها من النشاط الإجرامي لا تصل إلى علم السلطات تسمى بالجرائم الخفية أو الجرائم المستترة أو الأرقام السوداء (Dark Figures)

*الأسباب الكامنة وراء إمتناع الناس عن الإبلاغ: (الأستهانة، الخوف، الجهل بالقانون، القرابة، عدم الثقة، التقاليد، اللجوء للثأر..إلخ) وغيرها ...

أبرز المآخذ على الإحصاءات الجنائية الرسمية:

*إن التصنيف بحسب الوصف القانوني قد يتغير خلال مراحل التحقيق الجنائي ، فقد تسجل الواقعة على أنها من صنف معين وتسجل على أساس ذلك ولكن بمرور الوقت يتضح أنها من صنف آخر .

*تلجأ أجهزة الشرطة والقضاء إلى تسجيل الجريمة الأخطر والأهم في حالة تعدد الجرائم المرتكبة من قبل الجاني باعتبارها الجريمة ذات الجسامة الأكبر دون بقية الجرائم فقد يرتكب الجاني جريمة قتل وسرقة واغتصاب في آن واحد لكن الجريمة تسجل قتلاً بإعتبارها الأشد .

*قد تكون الجريمة واحدة ولكن البلاغات عنها تكون متعددة كما في حالة تسجيل بلاغ عن العثور على رأس جثة في مركز ما وتسجيل بلاغ آخر في محل العثور على بدن الجثة فتسجل على أنها (واقعتان) بدلا من (واحدة) .

*هناك جرائم تقع ولا يصل علمها إلى السلطات لأسباب عديدة سبق ذكرها.

*إن الإحصاء الجنائي يساوي بين الأفعال الموصوفة وفق مادة قانونية واحدة (قتل أو سرقة مثلاً) دون تصنيفها حسب خطورتها وأثرها على المجتمع كما في القتل المقترن بالسرقة حيث تصنف الواقعة الى (قتل) فقط . كما أن الإحصاء الجنائي لا يركز على الدوافع

*يذهب البعض إلى القول بأن الإحصاءات الجنائية الرسمية في حقيقة الأمر لا تعكس إلا نشاط الشرطة في مكافحة الجريمة، كما في جرائم المخدرات والتهريب، فكلما زاد نشاط الشرطة في منطقة من المناطق، كلما ازداد عدد المسجل من الجرائم، وهذا يعطي انطباعاً خاطئاً بأن هناك زيادة في الإجرام في تلك المنطقة في حين أن واقع الحال غير ذلك ، وهو أن تزايد نشاط الشرطة أدى إلى ارتفاع مؤشرات الجريمة .

*(موجات الجريمة) تصاعد غير حقيقي في الأرقام كما في حالات إتساع ممارسة الناس التأمين على ممتلكاتهم.

المحاضرة الثالثة : تقدير الإحصاءات الجنائية:

لا يمكن لأي باحث أن ينكر دور الإحصاءات الجنائية في مجال تفسير الظاهرة الإجرامية.

ورغم تقدم أساليب الإحصاء تقدما كبيرا في الوقت الحاضر نتيجة لتقدم العلوم الرياضية وتقدم أساليب تبويب الإحصاءات. فضلا عن استخدام رجال الإحصاء للأجهزة الحديثة التي تسهل كثيرا من مهمتهم إلا أن الإحصاءات الجنائية لا يمكن الاعتماد عليها كلية في تقديم تفسير صحيح ودقيق للظاهرة الإجرامية، لأن الإحصاء علي حد تعبير "اكسنر" لا يكشف عن رابطة السببية بين الظواهر التي يتناولها، بل يكشف فحسب عن مدي ما بينها من روابط. ولهذا فقد وجهت عدة انتقادات للأسلوب الإحصائي نجملها فيما يلي:

أ- تعدد مصادر الإحصاءات وعدم دقتها.

ب- أن حجم الجريمة المسجل بالإحصاءات يقل بدرجة كبيرة عن حجم الإجرام الفعلي في المجتمع، والفارق بين الإجرام القانوني المسجل بالإحصاءات والإجرام الفعلي يطلق عليه الرقم الغامض وقد أجريت عدة دراسات بهدف كشف النقاب عن الرقم الغامض نذكر منها الإحصاءات التي ذكرها العالم الأمريكي "سذرلاند" عن نسبة الجرائم الخطيرة التي كشفتها الشرطة في انجلترا وفي عام 1947، 1948 هي 43% وفي عام 1949 هي 47%، وجرائم السرقة بالمواصلات لم يكشف منها سوي 10%. ويضيف "سذرلاند" أن إجرام الخاصة أو "ذوي الياقات البيضاء" كما يطلق عليه لا يظهر الجزء الأكبر من حجمه في سجلات الشرطة أو المحاكم وذلك راجع من ناحية إلي تحيز السلطات لصالحهم. ومن ناحية أخري إلي نفوذهم وثقافتهم التي تمكنهم غالبا من الإفلات. ويعد الاتجار بالمخدرات، الهيروبين علي وجه الخصوص، أو مساعدة المتاجرين بها أو المهربين لها من الجرائم الخطيرة التي أصبح لذوي الياقات البيضاء دور كبير في رواجها.

والرقم الغامض تفسره أسباب كثيرة منها تعمد الناس أو إهمالهم التبليغ عن الكثير من الجرائم، أما بسبب ضآلة الضرر المترتب عليها، أو خشية الفضيحة والعار كجرائم العرض، أو لعدم ثقتهم في الحصول علي حقوقهم عبر أجهزة الأمن والعدالة... الخ.

ج- عدم إمكانية استخدام "المجموعة الضابطة" بالنسبة للأسلوب الإحصائي. فالمجموعة الضابطة من الشروط الأساسية للدراسة العلمية في المجال الإجرامي، حيث يقارن الباحث بين المجرمين محل الدراسة وعدد مماثل لهم من غير

المجرمين متشابهين معهم تقريبا في مختلف الظروف لمعرفة الأسباب التي دفعت بالمجرمين إلي سلوك طريق الجريمة، ولم تدفع أفراد المجموعة الضابطة رغم تماثل الظروف في الحالتين. وعدم إمكانية استخدام المجموعة الضابطة يضعف كثيرا من القيمة العلمية للنتائج التي يتم التوصل إليها عن طريق الدراسة الإحصائية.

ورغم هذه الانتقادات فإن الأسلوب الإحصائي يظل دائما من الأدوات الأساسية التي يلجأ غليه الباحث عند دراسته لظاهرة الجريمة إذا وضع نصب عينيه حدود الدور الذي تؤديه الإحصاءات الجنائية ووضع النتائج التي يتوصل إليها من دراستها في موضعها العلمي السليم.

المحاضرة الرابعة : المسح الاجتماعي:

أولا: تعريف المسح الاجتماعي وبيان موضوعه:

المسح الاجتماعي "يقصد به جمع الحقائق عن تنظيم اجتماعي معين، أو ظاهرة اجتماعية معينة لإبراز خصائص ذلك التنظيم أو تلك الظاهرة، بهدف تعميم نتائج البحث علي أفراد المجتمع ككل أو علي فئة محددة منه. ويتولى المسح الاجتماعي فريق من الباحثين نظرا لتشعب البحث. ويتم المسح عن طريق توجيه نماذج تعد سلفا متضمنة أسئلة عن

الظروف المحيطة بالفرد أو الفئة محل الدراسة. وتهدف هذه الطريقة إلي استخلاص نتائج معينة من الإجابة علي الأسئلة علي نحو يربط بين السلوك الإجرامي وعوامل اجتماعية معينة.

ثانيا : بعض تطبيقات المسح الاجتماعي:

(1)دراسة الحالة: يقصد بها إخضاع فرد من الأفراد أو أسرة أو عصابة أو مجموعة من المجرمين بجمعهم ظرف معين للدراسة بهدف تقسيم السلوك الإجرامي للوحدة محل الدراسة.

وقد استخدم أسلوب "دراسة الحالة" في بحث شهير قام به اثنان من أساتذة جامعة هارفارد بأمريكا عن إجرام النساء الحانات.

(2)الدراسة البيئية (الايكولوجية): وهي من الصور الخاصة لأسلوب المسح الاجتماعي. وبمقتضاها يتم اختيار إقليم معين لدراسة حركة الإجرام فيه، ويتم تقسيمه إلي مجتمعات صغيرة علي أساس جغرافي واجتماعي في آن واحد، كأن يقسم إلي مجتمع زراعي ومجتمع صناعي. وتدرس العلاقة بين السلوك الإجرامي ودوافعه من خلال الظروف المحيطة بالمجرمين، وإجراء المقارنة بين وحدات هذا الإقليم لاستخلاص النتائج التي توضح لنا خصائص ظاهرة الجريمة في كل واحدة.

وقد استخدم هذا الأسلوب علي نحو واسع في الولايات المتحدة، وفي بعض البلدان الأوروبية.

ثالثا: تقدير أسلوب المسح الاجتماعي:

رغم أن طريقة المسح الاجتماعي تعد من الطرق الناجحة في دراسة ظاهرة الجريمة في إقليم أو منطقة ما، إلا أنه يؤخذ عليها نظرا لتعدد الباحثين حول موضوع واحد حيث يعملون كفريق علي نحو يجعل نماذج الأسئلة التي يعدها كل باحث متأثرة بفكرة معينة لديه، وهذا يضعف القيمة العلمية للنتائج العامة المستخلصة في نهاية الدراسة.

المحاضرة الخامسة : الاستبيان والمقابلة:

أولا: الاستبيان:

بعد الاستبيان من وسائل البحث في علم الإجرام الذي يهدف إلي فهم دوافع السلوك الإجرامي لدي العينة محل البحث، أو كشف الرقم الغامض وذلك عن طريق توجيه أسئلة إلي الأشخاص محل البحث وتلقي الإجابات عليها بواسطة استمارات ترسل إليهم، وتتم الإجابة عليها بعيدا عن تأثير الباحث.

***تقدير الاستبيان:**

يعتمد الاستبيان في نجاحه علي قدرة الباحث في إعداد الأسئلة الشاملة لموضوع البحث، وإشعار العينة موضوع الدراسة بالحرية عند الإجابة علي الأسئلة دون حرج.

ويقلل من القيمة العلمية للنتائج التي يتوصل إليها الباحث أن الفرد محل الدراسة قد لا يصدق في الأجابة أو يخفي جانبا منه، فضلا عن عدم صلاحية هذه الوسيلة بالنسبة للأميين.

ثانيا: المقابلة:

علي عكس الاستبيان تتم المقابلة بالاتصال المباشر بين الباحث والفرد محل الدراسة. وتتم المقابلة بتوجيه أسئلة معينة للمجرم، أو لأحد أقاربه أو أصدقائه، بهدف التعرف علي أسباب الإجرام أو كشف جانب من الإجرام المستتر. وقد يكون الهدف معرفة دور الصحافة أو السينما أو غيرهما من وسائل الأعلام في تطور ظاهرة الجريمة، وتنوع أشكالها.

وأسلوب المقابلة من الأساليب الأثر شيوعا في مجال الدراسات الإجرامية.

***تقدير المقابلة:**

تعد المقابلة من الوسائل الناجحة في البحث عن أسباب الجريمة، والوصول إلي نتائج مفيدة في كيفية التعامل مع بعض طوائف الجناة، أو في اتخاذ الإجراءات الفعالة لمكافحة الجريمة، نظرا لأن المقابلة الشخصية تتيح للباحث أن يصل غلي إجابات واضحة من العينة محل البحث، أو يستشف كثيرا من المعلومات عن حاضرها أو ماضيها خلال المقابلة. ومع ذلك يعيب نتائجها أنها موجهة من قبل الباحث الذي يهدف إلي تحقيق غرض معين، فيؤثر ذلك علي موضوعية البحث ويقلل من القيمة العلمية للنتائج التي تتمخض عنه. ويتضح ذلك من الجدل الذي ثار حول النتائج العلمية التي توصل إليها "شيلدن واليانور جلوك" بشأن جنوح الأحداث رغم مكانتهما العلمية المتقدمة.

المحاضرة السادسة :

العوامل المساهمة في ظهور الجريمة والانحراف

إنَّ أهم ما في علم الإجرام هو تفسير الظاهرة الإجرامية أي الأسباب التي تؤدي إلى الجريمة والأسباب تجمع على عاملين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية بمعنى أدق وجود فكرة تعدد الأسباب، فالبعض يبني تصوراته على سبب واحد فيفسر الجريمة بأنها ثمرة عامل واحد بينما البعض الآخر يرى بأنَّ تعدد الأسباب هو المؤدي إلى تفسير الجريمة إذن " لا يمكن الاعتراف بعامل واحد في كل جريمة، سواء كان ذلك السبب فرديا أمْ اجتماعيا، إذ أنَّ الجريمة في نظرهم تكون دائماً بجمع من عوامل داخلية أو خارجية وكل عامل منها يكون له تأثيره النسبي و دوره الذي يسهم به مع غيره من العوامل في وقوع الجريمة أو دفع المجرم إلى ارتكابها "العوامل الإجرامية تنقسم إلى: نوعين رئيسيين هما:

أولاً– داخلية (فردية)

1–العوامل الداخلية: والتي يقصد بها العوامل التي تدفع شخص بذاته إلى ارتكاب جريمة معينة ويشتهر بدراسة هذه الأسباب علم الأنثروبولوجيا الجنائية "علم طبائع المجرم" و يلجأ الباحث في هذا الفرع من علم الإجرام إلى إحدى الوسيلتين: الأولى دراسة المجرم من ناحية عضوية أي دراسة أشكال أعضائه الخارجية وأجهزته الداخلية أو وظيفة الجهاز الداخلي. والوسيلة الثانية هي دراسة المجرم من ناحية نفسية أي البحث عن غرائزه وميوله ورغباته وعواطفه ودرجة ذكائه ...

فالبحث في هذه العوامل هو مجال أو نطاق واسع من دراسة الأشخاص سواء كانوا راشدين أمْ غير راشدين "جنوح الأحداث" وتنقسم العوامل الداخلية إلى عوامل أصلية وعوامل مكتسبة.

أ– العوامل الأصلية: عبارة عن الصفات والخصائص التي تتوفر في الشخص منذ ولادته وهذه العوامل تتعلق بـ:

* التكوين الطبيعي للمجرم: ثلاث نظريات اهتمت بتكوين الطبيعي للمجرم هي النظرية العضوية، الفينولوجية النفسية: لمبروزو وفرويد ، (أرجع إلى النظريات)

* الوراثة وعلاقتها بالإجرام: والذي يرجع إلى فحص أشجار العائلات والمقارنة بين المجرم والرجل البدائي، وما بين المجرم والأب والأجداد والأبناء وما يتعلق بالكروموزوم البيولوجي وكذلك المقارنة بين التوائم. هناك مقارنة بين المجرم

والإنسان البدائي (نظرية داروين: القرد إنسان وحش) الإنسان البدائي هو إنسان يقتل ليعيش يحافظ على منطقته وهذا ما أدى بالمبروزو إلى تشبيه المجرمين بالإنسان البدائي كوسيلة لإثبات وراثة الإجرام وذهب أيضا إلى الاعتقاد بأن المجرم النموذجي هو المجرم بالفطرة أي ذلك الإنسان الذي يولد ولديه ميل طبيعي للإجرام.

– فحص أشجار العائلات: قام الباحثون بفحص أشجار عائلتين: عائلة جوكاس (مجرم) وعائلة جوناتال (غير مجرم) في عائلة جوكاس وجد فيها 140 شخص من المجرمين 7 أشخاص قاموا بجريمة قتل و60 بجريمة سرقة و 5 بجريمة الدعارة و23 بجرائم مختلفة وهذا من بين 1200 شخص أمَّا عائلة جوناتال لم يجد أي شخص ارتكب جريمة في 1200 شخص، ومعظمهم من رؤساء ومحامين وأطباء .

– التشابه بين الآباء و الأبناء والاخوة: لقد حاول جورنج GORING عن طريق المقارنة بين الآباء والأبناء والأخوة أنْ يثبت وجود ميل موروث نحو الإجرام، كما حاول أنْ يدلل على أنَّ الظروف البيئة كعامل إجرامي ليست لها أهمية كبيرة مقارنة بالوراثة والميل . وقد حاول أنْ يتبث من عدة مقارنات أجراها في هذا السبيل أنَّ نسبة التشابه بين الآباء والأبناء في السلوك الإجرامي هي نسبة 60 % وهي نفس نسبة التشابه بينهم في القامة والوزن ولون العينين والشعر .. وغيرها من المظاهر الفيزيولوجية، أمَّا نسبة تشابه الأخوة في سلوكهم الإجرامي هي 40 % وهذه النسبة أيضا تكون هي نفس نسبة التشابه بينهم من الناحية الفيزيولوجية، ويفسرها الباحث ذلك بوجود عامل وراثي.

– دراسة التوائم: قام بهذه الدراسة العالم لانجر LANGERE وهذه الدراسة استندت على نوعين من التوائم حقيقية وغير حقيقية وقد بينت هذه الدراسة أن 77 % من التوائم الحقيقيين لديهم بعض الميول الإجرامي، أمَّا 12 % من التوائم غير الحقيقية يتميزون بنوع من الميول إلى السلوك الإجرامي . وهذه الفكرة عجزت على أنْ تثبت رأيها لأنَّ العدد كان قليل وغير ممثل وكذلك تقسيم التوائم لاندري إن كان فعلا حقيقيين أم غير حقيقيين .

– النوع و الجنس: كثيراً من الباحثين يقولون بأنه توجد اختلاف كبير في الإجرام عند الذكور و الإناث، فنسبة الإجرام تكون مرتفعة عند الذكور ومنخفضة عند الإناث، فبعض الإحصائيات والعلماء يرون في هذا الاختلاف اختلاف نسبي وهذا لعدة أسباب: أن المرأة كثيراً ما تكون هي الباعثة الحقيقية على ارتكاب الجريمة بمعرفة الرجل – مثال الدعارة إذا اعتبرت كجريمة وهذا يرفع من نسبة الإجرام عند النساء– وإنَّ إجرام النساء يفوق إجرام الرجل في فترة الحروب، ويفسر ذلك من ناحيتين: ناحية عضوية حيث نجد أن المرأة دائماً عاطفية. والناحية الثانية ناحية اجتماعية تتعلق بصلة أو طبيعة الدور الذي تلعبه المرأة في المجتمع فهي في بعض الدول فالمرأة لا تخرج إلى الحياة العامة وبالتالي لا

تتعرض للاحتكاك بالغير ما يقلل اقترافها للجرائم وهي دائماً في كنف الرجل الذي يقوم بحمايتها ويحول بينها وبين التعرض للمشكلات الاجتماعية وتبتعد عنها كل السلوكات الإجرامية بمختلف أنواعها.

- السلالة البشرية: يعتقد العلماء في الولايات المتحدة الأمريكية أنَّ الزنوج لهم ميل قوي للإجرام ويقوم هذا الاعتقاد على أنَّ الزنوج بحكم تكوينهم الطبيعي لا يستطيعون التحكم في ضبط عواطفهم لذلك فهم كثيراً ما يرتكبون جرائم الاعتداء على الأشخاص. و قد أثبتت الدراسات الأمريكية في هذا الشأن أنَّ نسبة الإجرام تتزايد لدى الزنوج و تقل نسبياً لدى الهنود ثم الصينيون ثم الأمريكيون البيض، وأن أقلهم نسبة في الإجرام اليابانيون؛ فحسب إحصاء عدد المقبوض عليهم في الجرائم من كل جنس والتفسير الصحيح لهذه الظاهرة أنَّ ذلك التفوق يرجع إلى عدة عوامل اجتماعية مختلفة منها: الوضع الاجتماعي- التمييز العنصري- المستوى الاقتصادي والاجتماعي للزنوج- شعور الزنوج بالحقد والسخط على البيض ...إلخ

- الضعف والخلل العقلي: ينبغي الفرقة بين الضعف العقلي والخلل العقلي على اعتبار إنَّ الضعف العقلي حالة تصيب الفرد منذ ولادته وهو ما يسمى بالتخلف العقلي، أما الخلل العقلي فيقصد به المرض العقلي أو الجنون.

* الضعف العقلي: لقد اهتم الباحثون في علم الإجرام والانحراف بدراسة آثار الضعف العقلي في الظاهرة الإجرامية إلى درجة أنْ ذهب البعض إلى حد القول أنَّ معظم حالات الإجرام يمكن تفسيرها بالضعف العقلي، لأن صاحبه لا يتمتع بقدرة أو بقدر كاف من الإدراك يسمح له بالتحكم في سلوكه الإجرامي، ويتفق علماء الإجرام على أنَّ الضعف العقلي لا يعد سبباً رئيساً إلاَّ في طائفة المجرمين الأحداث لأنَّ الحدث ضعيف العقل يكون غالباً غير قابل لإتمام مراحل الدراسة وغير قادر على التكيف الاجتماعي ما يدفعه إلى الإجرام، فالضعف العقلي عامل إجرامي محدد نسبيا.

* الخلل العقلي: أغلبية علماء الإجرام لا يريدون التحدث عن الخلل العقلي ويحبذون مصطلح الجنون والجنون حسبهم أنواع منها: جنون الإرادة الذي يعدّ مرض عقلي يقتصر تأثيره على الإرادة، وهو عبارة عن رغبة مكبوتة تثير القلق وعدم الاستقرار فتسيطر على إرادة المريض دوافعه شاذة تدفعه إلى ارتكاب جريمة معينة دون غيرها من الجرائم و كذلك تتعدد أسماء هذا الجنون التي يقبل المريض على ارتكابها مثل: جنون السرقة أو جنون الحريق. ونخلص من ذلك أنَّ الخلل العقلي قد يكون سبباً في امتناع المسؤولية الجنائية أو سبباً لإنقاص تلك المسؤولية، وربما لم يكن كذلك أثناء ارتكابه الجريمة.

- الأمراض العصبية والنفسية: من بين هذه الأمراض هناك أربعة أنواع : الهستيريا– الصرع النفسي– اليقظة النومية– النيوراسينيا " العياء النفسي"؛ فالهستريا مثلاً الجرائم تكون فيها نسبية في جرائم القتل العاطفي– سرقة المحلات الكبيرة– جرائم البلاغ الكاذب. أمَّا الصرع النفسي وهو نوبات يفقد المريض من خلالها ويتعرض لدوافع لا قدرة له على مقاومتها فيتعمد على ارتكاب الجرائم خاصة في الوقت الذي يشعر بالنوبة وفقدان الوعي. في حين نجد اليقظة النومية التي تعبر عن حالة مرضية تظهر في أنَّ المريض يقوم أثناء نومه ببعض الأفعال تنفيذاً لما يعرض له من صور ذهنية دون أنْ يحس بما يفعله ولا تكون له قدرة التحكم في سلوكه ولا يدرك عندما يصحو ما يفعله وهنا يمكن أنْ يكون هذا المرض سبباً في عديد من الجرائم . وتعد النيوراسينيا وهي ضعف يصيب الجهاز العصبي ويؤدي إلى إنقاص سيطرة أعضاء الجسم كما يؤدي إلى إضعاف الإرادة فيقدم لإنسان على ارتكاب الجريمة الناجمة عن ضعف إرادته وقلة مقاومته.

- الأمراض النفسية السيكوباتية: يتميز السيكوباتي بخصائص رئيسية تؤدي به إلى ارتكاب الجرائم وهي عجز عن التحكم في غرائزه ويتميز بسلوك اجتماعي منحرف، تظهر عنده أنانية، فشل في التجاوب الوظيفي وكلها علامات قد تهيئ له الظروف لارتكاب الجرائم .

- ظروف الحمل والولادة: ويتعلق الأمر بـ :

+ المولود الأوَّل: فقد كشفت الدراسات الأولى عن فكرة المولود الأوَّل بالقول التالي: "هناك نقص أو انحطاط في شخصية المولود الأوَّل وهذا راجع لسببين بيولوجي واجتماعي " فأما البيولوجي: ويتعلق بصعوبة عملية الولادة الأولى ومن ناحية أخرى إلى عدم اكتمال النضج الجنسي للوالدين. أمَّا السبب الاجتماعي: وهو سبب رئيس متمثل في عدم اكتساب الوالدين الخبرة في تربية الطفل الأوَّل وأيضا في شدة اهتمامهم به وقلقهم عليه. وأخيراً الصراع النفسي الذي ينتابه حين ما ينتقل من وضعية طفل وحيد إلى طفل وسط إخوته وهو ما يخلق لديه الغيرة .

+ الابن الوحيد: يتميز بميل غير مألوف إلى الإجرام وأنه من المحتمل أنْ يكون مجرماً أكثر من غيره ويفسر ذلك بأمرين: الأول: شدة قلق الوالدين عليه واهتمامهم به. والثاني صعوبة توفيقه مع أقرانه في طفولته المبكرة. لكن اتضح بعد دراسات واتر بارغ WETTER BERG) (1949) بأنَّ ميل الطفل الوحيد إلى الإجرام يرتبط باختلاف الطبقات الاجتماعية والعرقية والدينية والاقتصادية، معنى هذا أنه لا توجد علاقة ثابتة بين حالة الطفل الوحيد وبين ظاهرة الإجرام وغيرها من صور السلوك الإنساني .

ب- العوامل الفردية المكتسبة: وهي العوامل التي تتصل بالشخص المجرم بعد ولادته عن طريق اكتسابه خصائص أو صفات أو علامات معينة سواء كان ذلك بإرادته واختياره أمْ كان مرغماً عليه وتتمثل هذه العوامل في:

- السن: أجريت بعض الدراسات في العلاقة بين تقدم السن والإجرام وانتهت الدراسة إلى إثبات حقيقة أنَّه كلما تقدمنا في السن يكثر الإجرام وقد وجدت حداً أدنى وهو 13 سنة وحد أقصى في الإجرام وهو55 سنة . وضمن هذه الدراسات يقال أنَّ الحد الأدنى والأقصى للذكور يختلف عنه عند النساء: حيث يقال أنَّ الحد هو 50 سنة عند الرجال و55 سنة عند النساء. وأجريت عدة دراسات في هذا المجال أثبتت أنَّ الحالة الإجرامية بصفة عامة تبلغ حدها الأدنى في المراهقة وحدها الأقصى فيكون عند الشيخوخة. وهذا الرأي معتمد على الإحصائيات التي أجريت على 1000 مسجون، أثبتت أن 25 % من المسجونين لهم سجل إجرامي قبل بلوغهم 16 سنة، 24% فيما بين 16 و 24 سنة والأغلبية لم يرتكبوا الجريمة إلاَّ بعد سن 21 سنة .

- الإدمان على الكحول والمخدرات: أثبتت عدة دراسات أنَّ ظاهرة الإدمان تعد أحد أهم أسباب الجريمة والانحراف. وظاهرة الإدمان هي إما على الكحول أو الإدمان على المخدرات.

*الإدمان على الكحول: يعتبر من اضطرابات الشخصية حسب وجهة علماء النفس وهو وسيلة للتنفيس والتخفيف من الصراعات والهروب من المشكلات. وتقدر الإحصائيات أنَّ عدد المدمنين على الكحول قد وصل إلى أكثر من 79 % من سكان العالم (العدد نسبي). ويمكن للإدمان أنْ يسهم في فقدان القدرة على الكلام أو اللجلجة حيث لكل فرد طاقة جسمية خاصة به قد يفقد البعض الذاكرة والبعض الانتباه أو الحساسية بالألم وأحياناً التوازن وقد قسم العالم ميرفي Murrphy في دراسة عن المدمنين أفراد هذه الفئة إلى قسمين: قسم المتعاطين الأساسين الذين يعانون من تسمم وقسم المستجيبين. فقد يكون شرب الخمر جريمة في حد ذاتها ومعاقباً عليه من طرف القانون مثل تجاوز بعض الكميات المقننة والمسطر عليها من طرف القانون، أو في الطريق العام تحدث الضوضاء كذلك قد يكون شارب الخمر مجرما في جريمة كسياقة السيارات وارتكاب حوادث المرور، أو قد يتسبب في بعض الجرائم مثل القتل والاغتصاب والهجر العائلي لكن "ليس كل كحولي مجرم ". إنَّ اختلاف الأشخاص في شرب الخمر يرجع إلى النماذج التي يختلط بها الشخص المدمن وما يتعلمه من هذا الاختلاط لأنه يتصرف على وجه معين فقد يتعلم منذ البداية شرب الخمر بقصد المرح أو لكي يتسم بالقسوة أو بغرض تبرير سلوكه الذي يلام عليه .

* الإدمان على المخدرات: يعتبر هذا الانحراف من أشد الانحرافات في الشخصية المعاصرة وبالذات في إطار الحضارة الغربية ويرى علماء النفس أنَّ هذا الإدمان يعكس اضطراباً أساسياً في الشخصية. ويصل عدد المدمنين عام 1981

إلى ثلاث ملايين شخص صغار وكبار، رجال ونساء ويأخذ قطاع الشباب من هذا العدد نسبة 75 % والاندفاع وراءها مرده إلى: الرغبة في النشوة والسعادة والخروج عن الواقع– حب الاستطلاع والفضول– الخروج من ضغط الحياة التكنولوجية والتماس طريق آخر يعيد للإنسان الشعور بالذات– الصراعات النفسية و الكبت والتقاليد والانهيار والتفكك العائلي والهروب من المسؤولية– انهيار المفاهيم والقيم الأخلاقية في المجتمع والمدرسة وميدان العمل وضعف الوازع الديني والأخلاقي (الوازع الداخلي)– التنافس الشديد– التعلم من الرفقاء عن طريق التقليد والممارسة– الإدمان المؤقت كعلاج طبي. والجدير بالذكر أنَّ تناول المخدرات له أعراض مختلفة كشرود الفكر والاسترخاء المؤقت، تغير في مفهوم المكان والزمان والفضاء، والابتهاج ...

*الإدمان على المخدرات وعلاقته بالإجرام : كثيراً ما كان تساءل العلماء الإدمان على المخدرات إنْ كان مظهراً من مظاهر السيكوباتية، وقد دلت الدراسات التي قام بها لاند سميث L indsmith أنَّ إدمان المخدرات ليس نوع من السيكوباتية وليس عامل من عوامل ارتكاب الجرائم ذات الخطورة، إلاَّ أنَّه يعد أحد أهم الدوافع الملحة إلى ارتكاب الجرائم كالسرقة والتشرد وربما يصل الأمر إلى حد القتل، كما يذهب أيضاً لاند سميث إلى فكرة أن تعاطي المخدرات تخل بالتوازن الاقتصادي للمدمن وهو ما يدفع به للانخراط في سلك الجريمة فيرتكب جرائم السرقة والاعتداء على أموال الآخرين...

– الحالة المدنية للمجرم يقصد بها العزوبة، الزواج، الطلاق، الترمل. وقد أثبتت الإحصائيات التي أجريت في أمريكا وأوروبا بأن المطلقين هم أعلى نسبة في الإجرام وتنخفض في من لم يسبق لهم الزواج ويقل انخفاضها في الأرامل وتصل النسبة إلى أدناها عند المتزوجين. وتبقى الفكرة نسبية تخضع لطبيعة البيئة الاجتماعية للأفراد .

المحاضرة السابعة :

ثانياً– العوامل الخارجية: لدينا نوعين من هذه العوامل: عوامل طبوغرافية واجتماعية

1– العوامل الطبوغرافيةوالطبيعية: ومنها العوامل المناخية (درجة الحرارة، حالة الطقس) العوامل الطبوغرافية والتي يقصد بها تأثير المواقع الجغرافية في المكان الذي يقيم فيه الأفراد (الجبال، البحر، المدينة، الريف، الصحراء ...).

– العوامل المناخية: العوامل المناخية متعددة وتختلف باختلاف الأماكن والمواقع الجغرافية من حيث الارتفاع والانخفاض عن البحر، ومن حيث بعدها وقربها عن خط الاستواء، وتختلف درجة الحرارة كذلك في المكان الذي تتغير فيه فصول السنة. أمَّا عن حالة الطقس فيرجع إلى درجة الضغط الجوي، انتشار الرطوبة حركة الرياح الطل النسبي لليل والنهار والمطر والضباب وغير ذلك. وقد اهتم بهذه الأبحاث والدراسات العالم كيتلهQUETLEY الذي يرى بأنَّ عدد الجرائم تزداد تدريجيا كلما اقتربنا من خط الاستواء وعلى ضوء ما قدمه العالم كيتله يمكن تحديد علاقة درجة الحرارة بأهم الأعمال الإجرامية:

- ترتفع نسبة جرائم الدم في الجو الحار وتنخفض في الجو البارد.
- ترتفع نسبة جرائم المال في الجو البارد وتنخفض في الجو الحار.

- ترتفع نسبة جرائم العرض في الجو المعتدل وتنخفض في الجو البارد والحار.

- حالة الطقس: اشتهرت هذه الدراسة بأعمال ديكستار DEXTER حيث استخلص من أبحاثه عدة نتائج و حاول أنْ يفسر العلاقة بين الظواهر الجوية والظواهر الإجرامية يقول" إنَّ نسبة جرائم العنف ترتفع بانخفاض الضغط الذي بانخفاضه تثار النفوس وتزيد الانفعالات العاطفية وتجعل الإنسان يقوم بجرائم العنف " ويضيف أيضا " في الضباب والمطر تنغص حيوية الإنسان، كما أنَّ نسبة الجرائم تنخفض في الرياح القوية وترتفع باعتدال الرياح اعدا جرائم السرقة التي تتم كثيراً بوجود الرياح ".

- العوامل الطبوغرافية: يقصد بالعوامل الطبوغرافية مدى تأثير المواقع الجغرافية في المكان الذي يقيم فيه المجتمع على انتشار الظاهرة الإجرامية بين أفراده. فإذا فرقنا بين مكانين جغرافيين هما المدينة والقرية نجد أنَّ الحياة في المدينة أو في القرية لها تأثير مباشر على تأثير السكان في الجريمة فإذا كان هناك تأثير في الحالتين فهو يرجع إلى سببين:

- درجة كثافة السكان في كل منهما (التركيز العمراني).

- الوسائل و الإمكانيات هؤلاء السكان : الظروف المعيشية.

فباختلاف درجة التمركز العمراني والحالة الاقتصادية دراسة العوامل الطبوغرافية للمقارنة بين الإجرام في المدينة والقرية يمكن القول أنَّ " نسبة الإجرام في المدينة أعلى منها في الريف أو القرية، وهذا راجع لعدة أسباب منها: تعدد وسائل العيش الحياتية ومرافقها المختلفة في المدينة، مشكلات الحياة في المدينة أعلى منها في الريف، هذا فيما يخص الكم أمَّا من حيث الكيف أي نوعية الجرائم تختلف في مجتمع المدينة عنها في مجتمع القرية وأنواع الجرائم تخضع للقاعدة الأصلية إذ أنها ترتفع نسبتها في المدينة عنها في الريف نتيجة التقارب الموجود في المدينة بين السكان والتفاعلات المتكررة... وتجدر الإشارة إلى أنَّ أنواع الجرائم التي تكون في المدينة هي السرقة، المخدرات الدعارة، الاحتيال، أعمال العنف؛ في حين تكثر جرائم القتل"الشرف" في الريف مقارنة بها بالمدينة.

2- العوامل البيئية الاجتماعية: نظراً للعلاقة الوثيقة بين الفرد وأسرته ولاسيما في فترة الطفولة فيستحيل على الطفل أنْ يعتمد على نفسه، ويكون غير قادر على الانفصال عن عائلته ويقول أحد العلماء في ذلك " البيئة العائلية تعلب دوراً هاماً في تحديد النموذج السلوكي التي يتبعها الإنسان في مستقبل حياته" فالطفل دائماً يعتبر والديه وإخوته الكبار مثلاً عالياً له ويتخذهم نموذجاً لسلوكه فيحاول دائماً محاكمتهم وتقليدهم في تصرفاتهم ولهذا يقول بأنَّ تصدع الأسرة سبب من أسباب الإجرام والانحراف". ومن العوامل المساهمة في الجريمة:

– آثار النموذج العائلي في الإجرام: ليست هناك طريقة علمية موجودة لتربية الطفل على نظام مثالي ولكن يحاول الآباء غالباً أنْ ينشئوا أطفالهم على الطريقة التي أنشئوا هم عليها، والأطفال عادة في السنين الأولى من أعمارهم يتصرفون كما يتصرف الوالدان وعندما يصلون إلى سن السابعة يبدأ في مرحلة التمييز والفهم ويلتحق بأحد المدارس ويدرك ما يعرض عليه على الشاشة وقد يختلف عن نظام أسرته كما يراه أو يسمعه وكل هذا يرجع إلى النمط التربوي الذي يطبق عليه.

– إجرام بعض أفراد الأسرة: أجرى علماء أبحاث عديدة في هذا الميدان واستخلصوا من أعمالهم أنَّ" الإجرام يرجع بالدرجة الأولى لآثار البيئة العائلية وارتباط الإنسان بالنماذج السلوكية في أسرته" و يرى العالم الإنجليزي بيرث BURT أنَّ نسبة الإجرام تزداد في أسر الأجداد المجرمين. كذلك أثبتت إحصائيات شيلدون أنَّ 87 % من المجرمين أنشئوا أو تمت تربيتهم في عائلات بعض أفرادها مجرمين " الطفل مجرم لأنه تعلم في بيئته أن يكون ذلك " ومن هذا تبين أنَّ لهذا العامل أثر ملحوظ في الإجرام.

– آثار المجتمع على العائلة: إنَّ الآباء يحددون الموقع الجغرافي للمسكن والمستوى الاجتماعي لأسرهم ولاشك لهذين الأخيرين (المسكن، المستوى الاجتماعي) آثارهما على تحديد الوسط الذي يعيش فيه الأولاد وبالتالي تحديد النموذج أو السلوك الذي يختلط بها الطفل، فالطفل يتصل بأقرانه ويلتقي معهم و يقلدهم ومن شأن هذا الاختلاط يصبح الطفل مجرم من خلال النماذج التي يختلط معها.

– تصدع العائلة وفساد نظام الأسرة: يقصد بتصدع العائلة تغيير ظروفها قد تكون نتيجة وفاة أحد الأولياء أو بسبب طلاق أو انفصال بين الزوجين أو بسبب هجر أحد الوالدين للأسرة وقد أجرى علماء الإجرام عدة أبحاث في هذا الميدان والنتائج كانت إحصائية في هذا الشأن أنَّ تأثير التصدع العائلي له آثار على إجرام الأطفال والمراهقين على الخصوص وقد أسفرت تلك الإحصائيات على النتائج التالية: أنَّ تصدع العائلة ظاهرة تنتشر بنسبة كبيرة في أسر المجرمين في العائلات المتصدعة تكون نسبة الإجرام بين الإناث أكبر من نسبتها لدى الذكور، ويرجع ذلك أنَّ الإناث تعتمد على أسرتها بنسبة أكبر من الذكور فتكثر مقاومتها للدوافع الإجرامية بمجرد تصدع العائلة.

أما فساد نظام الأسرة فله صور مختلفة منها: عدم مبالاة الأولياء بنظام الأسرة، نقص النظام نتيجة الضعف البدني أو الذهني للأولياء أو نتيجة انشغال الأم خارج المنزل لفترة طويلة، كذلك قسوة نظام الأسرة وصرامتها وإهمالهم، وكذا إذا كان أفراد الأسرة مدمنين على الخمور والمخدرات، أو قد تكون لعدم التوافق بين الزوجين خاصة فيما يخص الجنسية أو العقدة الأوديبية أو المستوى الأدبي أو التعليمي و الاجتماعي، كل هذه الصور لها آثار على الجريمة، وقد

أثبتت الإحصائيات التي أجراها بيرث BURT أنَّ فساد نظام الأسرة لدى أسر المجرمين بين أنَّ 70 % بالنسبة لغير المجرمين، ولهذا يقدر علماء الإجرام تأثير فساد نظام الأسرة على الإجرام .

- العوامل الخارجية الاجتماعية: من بين هذه العوامل العوامل الاقتصادية الثقافية والسياسية:

+ العوامل الاقتصادية: هناك ثلاث أنواع من الجرائم لها علاقة بالعوامل الاقتصادية وهي جرائم، الاعتداء على الأموال وعلى الأشخاص وجريمة العرض. فمثلاً جريمة الاعتداء على الأموال التي ترتكب لإشباع حاجات معينة يفتقر إليها الفرد مثل: المأكولات والملابس .....إذا كانت ظروفه الاقتصادية لايمكنه من إشباع حاجاته بطريقة مطابقة للقانون ولكن يكون الدافع لارتكاب بعض جرائم المال هو استغلال الظروف ،كذلك في فترة الحروب أو في زيادة الأسعار الرسمية تكثر جرائم النصب والاحتيال، بينما نجد بعض الجرائم خاصة الاعتداء على المال ترتكب لتحقيق المزيد من الرفاهية كما هو الحال بالنسبة للرشوة التزوير وخيانة الأمانة.

أمَّا جريمة العرض فالعوامل الاقتصادية تلعب دور ملحوظ في جرائم العرض بصفة دائمة وخاصة في حالات الرخاء أو الأزمة. فحيث تتحسن الظروف الاقتصادية وينتقل الناس بين النوادي والمنتزهات ودور اللهو وقد يفرط الأشخاص في شرب الخمور وتعاطي المخدرات... هذه الأمور وغيرها مجتمعة تسهل في إقامة علاقات مشبوهة وغير شرعية وتعتبر هذه العلاقات اعتداء على العرض، وفي حالة الأزمة أو الكساد و الضيق المالي قد يجعل بعض النساء يعرضن أنفسهن للدعارة غير الشرعية أو القانونية .

ومن نافلة القول أنَّ التحولات الاقتصادية تلعب دوراً هاما في التغير الاجتماعي عموماً وفي ظهور عدة جرائم، ومن أمثلة التحولات الاقتصادية نذكر تحول المجتمعات الإنسانية من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية والتحول إلى الصناعة يترتب عليه التركيز العمراني في المدينة وهجرة أهل الريف إليها و مما لا شك فيه أن التحولات الاقتصادية على مدى التاريخ كان لها عدة نتائج جوهرية في التبادل التجاري، كذلك في نشأة التجمعات البشرية في المدينة كذلك في التوزيع الطبقي في المجتمعات الصناعية وكذا تعقد مشاكل الحياة وأخيراً في ارتفاع المستوى المعيشي.

أمَّا التقلبات الاقتصادية المتعلقة بالأسعار والدخل والتغيرات المفاجئة التي تصيب الظواهر الاقتصادية من حين إلى آخر هذه الأخيرة تعرض المجتمع برمته لأزمات قاسية حيث لا يستطيع إشباع حاجياته فيلجأ إلى ارتكاب بعض المخالفات التي كثيرا ما تتحول إلى جرائم .

وهناك ظاهرة اقتصادية لا تقل أهمية في ظهور الجرائم وهي الفقر والبطالة وأثرهما في الإجرام فالفقر هو عجز الإنسان على إشباع حاجاته الأساسية وذهب عديد العلماء إلى حد القول:" الفقر هو السبب الوحيد في الجريمة " و في بحث أجري في فرنسا و بريطانيا أن أغلب المجرمين ينتمون إلى أسر فقيرة و غير عاملة.

* العوامل الثقافية: ويقصد بها عنصر المستوى الحضري لكل المجتمعات و المنحصرة في عدة أبعاد منها المستوى التعليمي للفرد، نظرة المجتمع للجريمة، القيم العقائدية أو الدينية وكذا أساليب التقدم العلمي...إلخ . فالمستوى التعليمي مثلاً له تأثير كبير في الحث أو الحد من الجريمة وعلى وجه الخصوص عدم احترام القوانين، يقول لمبروزو في هذا المضمار "إن التعلم يوسع نطاق الفهم، الخبرة وقد يكون سبباً في ارتفاع الجريمة أو انخفاضها " . أما فيما يخص نظرة المجتمع للجريمة فهناك عدة وجهات نظر للمجتمع للجريمة منها مجتمع يستنكر الجريمة- ومجتمع غير مبال بالجريمة – ومجتمع يستحسن الجريمة. أما فيما يتعلق بالقيم العقائدية والدينية: فإن الأشخاص الذين لا يؤمنون بالعقائد الدينية ولا تحكمهم ضوابط و قوانين عقائدية يرتكبون عدة جرائم. وأخيرا أساليب التقدم العلمي والمتمثلة في الاختراعات التكنولوجية التي اخترعتها بعض الدول المتقدمة، الإعلام، الأسلحة، المواد الكيميائية هذه كلها قد تكون سبباً أو دافع لارتكاب الجريمة.

+ العوامل السياسية: النظام السياسي عامل مؤثر ومثير للظاهرة الإجرامية، و يقول العلماء أن هذه العوامل لها تأثير مباشر وآخر مباشر فالتأثير المباشر: راجع إلى الحكومات وتأثيرها على الظاهرة الإجرامية مثال تدخل بعض رجال الحكومة في جماعة المافيا وتأثير الحكومات على الظاهرة يظهر في : الشكل السيئ لبعض الحكومات "الحكومات ذات الإدارة الفاسدة، الرشوة، الاختلاسات ضعف جهاز الشرطة، عدم التطبيق الصارم للقوانين. أمَّا التأثير غير المباشر: والمتمثل في انعدام المراقبة التي تسمح للناس بالتصرف على كل الشاكلات مثلما يحدث في أوقات الحرب حيث لا تستطيع الحكومة أو السلطة التأثير أو السيطرة على الشعب.

الخاتمة :

الإحصاء هو الوسيلة الأساسية لقياس حجم الجريمة في منطقة ما ، ولفترة ما ، حيث تحتوي الاحصاء الجنائي على الكثير من البيانات حول مرتكبي الجرائم، مثل النوع والعمل ومستوى الدخل ومستوى التعليم وغيرها من المؤشرات — كما يفترض أن تقدم البيانات نفسها حول الضحية وبذلك يتم رسم صورة واضحة لأهم خصائص مرتكبي الجريمة وكذلك الضحايا.

ولقد كان للتقدم العلمي الذي حدث في مجال الإحصاء واستخدام الحاسوب اثر كبير في تغيير النظرة إلى الاحصاء الجنائي بحيث أضحت معطياتها أداة فعلية وموثوقة ليس فقط في تقييم أداء أجهزة العدالة الجنائية — بل أيضا لمعرفة الدوافع الإجرامية وتتبع تطورها واعتماد السياسة الوقائية المناسبة.

1-إن الاحصاء الجنائي من أهم العلوم المساعدة في صناعة واتخاذ القرارات التي تخص السياسة الجنائية والقرارات الأمنية بشكل خاص، ولعل السبب الرئيس وراء هذه الأهمية هو أن الإحصاءات تتعامل مع الأرقام وتعبر عن الحقائق وتهتم برصد حركة الجريمة والظواهر التي يواجهها المجتمع والربط بينها وبين هذه المتغيرات.

2-لقد وجدنا إن مصادر الاحصاء الجنائي الرسمية تنحصر بين الشرطة والمحاكم والسجون وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت إلى كل واحد من هذه المصادر إلا إن إحصاءات الشرطة تبقى الأصلح في هذا المجال لأنها تعكس على الأقل نسبة الجريمة التي وصلت إلى علم السلطات.

3-هناك فرق بين كلمة "إحصاء" وكلمة "إحصائيات" حيث تعني كلمة إحصاء مجموعة من الأساليب العلمية التي تستخدم في جمع وتصنيف وتبويب وعرض البيانات الإحصائية ومن ثم معالجتها بالتحليل والتفسير بهدف التعرف إلى الظاهرة قيد الدراسة. أما كلمة إحصائيات فتطلق على البيانات الإحصائية الرقمية التي تصف ظاهرة ما، مثل عدد الجرائم المرتكبة خلال فترة معينة وكذلك تقارير المواليد والوفيات أو إحصاءات البطالة والعمالة....الخ, ويعد الإحصاء كبيانات رقمية هو المادة الخام للإحصاء العام.

4- على الرغم من الانتقادات التي توجه إلى إحصاءات الشرطة، إلا إننا نرى أنها كانت ولا زالت المعول عليها والأصلح نظراً لشموليتها وكونها الأكثر تعبيراً عن الواقع الجنائي من غيرها ولأنها تعكس على الأقل نسبة الجريمة التي وصلت إلى علم السلطات المختصة.

5- على الرغم من أن هناك نشاطاً جيداً مبذولاً من قبل أجهزة العدالة الجنائية في تناول قضايا الجرائم على اختلاف أنواعها من حيث القبض على المتهمين، والتحقيق معهم، ومحاكمتهم، وإيقاع العقوبات والتدابير عليهم، وما تبذل من جهود تصل إلى حد الاستشهاد والتضحية في مطاردة الجريمة، إلا أن هذه المؤسسات رغم ممارستها كل هذه الأنشطة المتتابعة والمستمرة، وتدوينها جميع مجرياتها وتفاصيلها في سجلاتها، نجد معظمها غير مستطيع غالباً أن يقدم عن نفسه صورة واضحة ودقيقة لتفاصيل مواجهته أوضاع الجريمة ونوعية وخصائص المجرمين، إلا بقدر محدود. إن الوصول إلى ذلك لا يتم إلا من خلال الاهتمام بالإحصاء الجنائي واعتماد الطرق الحديثة والمنهج العلمي، والاهتمام بإعداد الكوادر الكفوءة في مجال إحصاءات الجريمة.

المحاضرة الثامنة :

مثال عن الإحصائيات في الجريمة :

إحصائيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها

mjustice.dz

الإمتحان التقييمي :

أجب بصحيح أو خطأ

1- الإحصاء و الإحصائيات مترادفان (خطأ)

2- تعد إحصائيات السجون المصدر الواحد و الوحيد لمصادر الجريمة (خطأ)

3- الإحصاء مرشد للسلطة التشريعية في تتبع سير الجريمة ومراقبة أثر التشريع ومدى نجاحه في تحجيم أو الحد من الجريمة (إختبار للسياسة الجنائية). (صح)

4- الأسلوب المتحرك المتمثل بإحصاء الجرائم التي يرتكبها نمط محدد من المجرمين مثلاً (المدمنين على المخدرات) وقد يكون التحديد بالمكان حين تدرس الجرائم لمنطقة معينة(خطأ)

5- والأسلوب الثابت : هو الأسلوب المتحرك ويتمثل في إحصاء موضوع متحرك مثاله (إحصاء حجم الجريمة ومناسيبها خلال فترة أو فترات زمنية معينة)(خطأ)

6- مراكز الشرطة هي أول من يتلقى البلاغ عن الجريمة ، لذلك يتم الاعتماد على محاضر الشرطة وملفاتها في تحديد أعداد الجرائم المبلغ عنها، أي الجرائم التي وصلت إلى علم السلطات الرسمية (صح)

7- الإحصاء هو الوسيلة الأساسية لقياس حجم الجريمة في منطقة ما ، ولفترة ما ، حيث تحتوي الاحصاء الجنائي على الكثير من البيانات حول مرتكبي الجرائم (صح)

8- إحصاء القضاء هو الاعتماد على حساب عدد الادانات و عدم الإدانات التي تصدرها المحاكم الجنائية وتعد (سجلات المحاكم) المصدر الأقدم للمعلومات بصدد حجم الجريمة ، وما إذا كانت الجرائم في ازدياد أم في نقصان (خطأ)

9- الإحصاءات الجنائية يمكن الاعتماد عليها كلية في تقديم تفسير صحيح ودقيق للظاهرة الإجرامية(خطأ)

10- التقدم العلمي الذي حدث في مجال الإحصاء واستخدام الحاسوب اثر كبير في تغيير النظرة إلى الاحصاء الجنائي بحيث أضحت معطياتها أداة فعلية وموثوقة ليس فقط في تقييم أداء أجهزة العدالة الجنائية (صح)

قائمة المراجع المستخدمة في الدروس عبر الخط :

– أحمد محمد عبد الباقي ، الإحصاء الجنائي ، دار النهضة العربية ، مصر ، 2017 .

– محمد عبد المحسن سعدون، الإحصاء الجنائي ودوره في رصد ومكافحة الجريمة. المركز الوطني للتوثيق. المملكة المغربية. المندوبية السامية للتخطيط، 2013.

– نشأت بهجت البكري، معوقات مسيرة الإحصاء الجنائي العربي الموحد، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية ، 1991.

– عثمان الحسن محمد نور، تطور مفهوم الإحصاء الجنائي وإستخدام الحاسوب في تسجيل الجرائم وتحليلها، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية ، 2002.

– أبحاث حول إستخدامات الإحصاء الجنائي في ميادين مكافحة الجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية، السعودية ، 1991

– ذياب موسي البداينة، أهمية تنميط الجريمة في الإحصاء الجنائي في الوطن العربي : نحو أنموذج تنميط عربي موحد، 2006

– إحصائيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها على الموقع الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها(mjustice.dz)